مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

التعاون الخليجي – الأوروبي لمكافحة غسل الأموال

أ.محمد فتوح مصطفي
نائب رئيس تحرير مجلة شؤون خليجية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*

Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

mgcss@btconnect.coEmail:

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

gcssbnr @batelco.com.bhEmail:

Cairo

104 AL-Bahr AL-Azam St., 5th Floor, Giza, Egypt -102

ggi@link.netTel: +202 35722633, +202 35722601. Fax: +202 35722636. Email:

UAE Associate Branch:

Al-Taa'won Establishment, Ras Al-Khaimah, PO Box 565, RAK-UAE

taawon@emirates.net.aeTel: +971 72270220, +971 72270550. Fax: +971 72270440. Email:

Police Media Center

عناوين فرعية:

- ظاهرة غسل الأموال تحظى باهتمام عالمي كبير لاتساع نطاقها
- هناك تأثيرات عديدة لظاهرة غسل الأموال اقتصادية واجتماعية وأمنية
- إجراءات خليجية عدة واكبت الاهتمام الدولي بظاهرة غسل الأموال
- 16 محورًا للتعاون الخليجي - الأوروبي في مجال مكافحة غسل الأموال

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

في تطور لافت بمسيرة العلاقات الخليجية-الأوروبية، قدم مسؤولون أوروبيون وخليجيون في اجتماعهم بالعاصمة السعودية الرياض العائم الفائت، خطة تدعو إلى تشكيل فريق عمل مشترك يُعنى بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يرفع توصياته إلى لجنة التعاون المشترك بين الجانبين، في خطوة وصفت بأنها تمثل "نهجًا جديدًا للتعاون بين المجموعتين الأوروبية والخليجية".

وتبدو أهمية تلك الخطة لخطورة اتساع نطاق ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب؛ إذ يتم غسل ما بين 800 بليون إلى تريليوني دولار تمثل، حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في يونيه 2009، ما بين 2 إلى 5% من إجمالي الناتج القومي في العالم، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بهما، وتداعياتهما على مختلف الأصعدة، لاسيما الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

فاقتصاديًا تؤدي إلى زعزعة الاقتصادات الوطنية، حيث تمثل الأموال المراد غسلها جزءًا هاربًا من دورة الدخل والإنتاج؛ لأنها عبارة عن استقطاعات من الدخل القومي يحرم الاقتصاد من استثمارها في مشروعات تزيد من الإنتاج المحلي، وتسهم في زيادة معدل الاستهلاك بشكل يفوق الدخل والناتج القومي، مما يتسبب في ارتفاع أسعار يتولد عنها انهيار عملة الدولة أمام العملات الأخرى، ومن ناحية أخرى يعمل غسل الأموال على خفض الادخار الوطني، وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، أو الاستدانة من الخارج.

وفي المقابل، تخلق تلك العمليات مجالاً تجاريًا واستثماريًا ملوثًا وغير مستقر في الاقتصادات المستقبلة لتلك الأموال؛ إذ تقضي على جهاز التسعير، وهو ما سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد المستقبل لها، كما ينتج عنها خلل في أسواق المال، حيث إنها تستحوذ على 25% من إجمالي التعاملات المالية فيها، دون أن تعود بجدوى اقتصادية.

وأمنيًا تهدد الاستقرار السياسي والأمني للدول؛ إذ إنها ترتبط بالجريمة المنظمة كجرائم الإرهاب، فيما تفضي **اجتماعيًا** إلى اختلال المنظومة الاجتماعية وتفاقم مشكلات البطالة والرشوة والتزوير والاحتيال وانتشار المنظمات الإجرامية.

وأمام ما تمثله تلك الظاهرة من تحديات قد تؤثر على عملية التنمية والاستقرار، تبدو أهمية تشكيل فريق أوروبي - خليجي لمكافحتها باعتبارها خطوة هامة لمحاصرتها، حيث كانت – ومازالت – لها علاقة وثيقة بما تشهده دول الخليج من عمليات إرهابية، ومحاولات لتحويلها إلى مركز لتلك العمليات المشبوهة بالاستفادة من حركة الانفتاح والاندماج الكبيرة التي تشهدها مع الاقتصاد العالمي، وما تتميز به من وجود مؤسسات مالية متقدمة ومتنوعة تمثل مصدر إغراء لغاسلي الأموال، فضلاً عن موقعها كحلقة وصل بين الدول المصدرة والمستقبلة للأموال، في ضوء وجود نحو 20 مليون عامل أجنبي فيها، معظمهم من دول منتجة للمخدرات في آسيا، مما يجعلهم مصدرًا لعمليات تبييض الأموال.

والثابت أن جهود دول المجلس في التصدي لتلك الظاهرة كانت على مستويين: **الأول:** مراقبة كافة التدفقات المالية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، **والثاني:** التعاون القانوني عن طريق شبكة من الاتفاقات الدولية، سواء ثنائية أو جماعية، ومنها: "اتفاقية المجلس الأوروبي لغسل الأموال" عام 1988، وإصدار التقارير في هذا الشأن، كتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التعامل مع الأنظمة الضريبية الضارة عام 2000.

وكانت تلك الجهود تهدف إلى وضع الإجراءات الكفيلة لمكافحة غسل الأموال، بدءًا من مرحلتها الأولى، والتي تتعلق بالإيداع سواء من خلال فتح حسابات بنكية أو شراء أوراق مالية، وكذلك خلال مرحلتها الثانية، والتي يتم فيها فصل الأموال من مصدرها عن طريق استخدام عمليات التحويل السريع إلى بنوك خارجية، مما يصعب متابعتها ومكافحتها، حيث يتم تنظيف الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية، أو إدماجها في عمليات وأنشطة اقتصادية مشروعة من خلال استغلال أدوات البنوك كالضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد، بحيث لا يتشكك أحد في شرعيتها.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وذلك عبر عدة إجراءات، **أهمها:** سن قوانين جديدة لمكافحة تبييض الأموال، وتجريم غسل العائدات المالية الناتجة عن الجريمة، وإصدار مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية- باعتبارها الجهة المخولة باتخاذ الإجراءات التنظيمية - لوائح تقضي بقيام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات المالية المشتبه فيها، واتخاذ الإجراءات التي تسهم في القضاء على تلك الظاهرة؛ حيث إن معظم عمليات غسل الأموال تتم عن طريق الصرافة، فضلاً عن تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المؤسسات الخليجية المختصة للإشراف على نظام مكافحة غسل الأموال، وإنشاء وحدة استخبارات مالية تعرف بوحدة "مكافحة غسل الأموال" تكون لها سلطة تلقي البلاغات بشأن هذه النوعية من الجرائم، وإجراء التحقيقات...إلخ.

علاوة على ذلك، اهتمت دول الخليج بالمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة جرائم غسل الأموال، وتعد البحرين مقرًا لأمانة مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسل الأموال للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، والتي تُعنى بتبني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر إنشاء نظام فعال تنفذه الدول بما يتماشى وقيمها الثقافية وأطرها الدستورية ونظمها القانونية، وقد عقدت أول اجتماعاتها في أبريل عام 2005 في المنامة، كما استضافت المملكة في مايو 2009 الاجتماع العام التاسع للمجموعة التي تم تشكيلها في اجتماع وزاري عقد بالمنامة عام 2004، ضم 14 دولة عربية، على غرار مجموعة العمل الدولي المالي "فاتف"، وهي منظمة دولية تهدف لإعداد وتطوير استراتيجيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، وأنشئت عام 1989 من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع وتضم في عضويتها 33 عضوًا.

ووقعت دول المجلس العديد من الاتفاقيات مع الدول الأخرى في هذا السياق، كالاتفاق الذي وقعته السعودية مع فرنسا في فبراير 2008، ومذكرات التعاون التي وقعتها الإمارات خلال عام 2009 مع 17 دولة في هذا المجال، من بينها: لبنان، ونيجيريا، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وبلجيكا، والبرتغال، وبنجلاديش، وقبرص، وجورجيا، واليونان، وإندونيسيا.. فضلاً عن المؤتمر الذي استضافته المملكة العربية السعودية في مارس 2009 وشهد حضور أكثر من 150 شخصية اقتصادية عالمية، وهدف إلى تبادل الخبرات المصرفية بين المؤسسات المالية، وتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر العمليات المصرفية، والاطلاع على أساليب مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتصدي لظاهرة الاحتيال المالي، وتعزيز مفهوم الحماية القانونية لمعاملات المؤسسات المالية.

كما استضافت قطر في مايو 2009 الاجتماع العام السابع عشر لمجموعة "إيجمونت" للاستخبارات المالية التي تضم في عضويتها (106) دول بينهم 5 دول عربية، هي: مصر ولبنان والبحرين والإمارات، وقطر، وهو الأول من نوعه بمنطقة الخليج، وتعد تلك المجموعة هيئة غير رسمية، من مهامها: تعزيز التعاون الدولي بين وحدات المعلومات المالية.

غير أن الفترة الأخيرة شهدت اهتمامًا خليجيًا متزايدًا بهذه الظاهرة، مع تزايد خطرها وتصاعد المطالب بإنشاء هيئة دولية لمكافحتها، وضرورة قيام الدول بإنشاء وحدة تحريات مالية تعمل كمركز قومي لتلقي وتحليل الإخطارات والمعلومات المتعلقة بالعملية المشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب، واتخذ هذا الاهتمام مظاهر قانونية وإجرائية عديدة، إذ أقرت **السعودية** في سبتمر 2009 قواعد جديدة تتضمن تطبيق المتطلبات الرقابية والإشرافية على قطاع التأمين، وإلزام الشركات بوضع سياسات وإجراءات تشرح آلية التواصل مع مؤسسة النقد، وإنشاء فريق تفتيش داخلي لكل شركة تأمين، وضمان حصول المبلغين على حماية نظامية عند الحاجة، والتحقق من عملاء التأمين في حالة الزيادة الكبيرة في المبلغ المؤمن أو أقساط التأمين.

واتخذت **الإمارات** إجراءات مماثلة للتأكد من اتفاق الإجراءات التنظيمية للمناطق الحرة والدوائر الاقتصادية مع التحركات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، أبرزها التحذير من قيام بعض الأفراد والشركات غير المرخصة، من قبل المصرف المركزي، بعمليات ترويج وإدارة الأموال

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

في مجال الاستثمارات، وتعيين مسؤولي الانضباط لمواجهة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب لدى البنوك والمؤسسات المالية، وغيرها.
كما أبدت **البحرين** اعتزامها إنشاء محكمة خاصة للنظر في الجرائم المالية، وتعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال، خاصة مجموعة العمل المالي (فاتف).
وفي إطار تفعيل قانون مواجهة غسل الأموال، استدعت السلطات المختصة في **الكويت** عام 2009، نحو 430 شخصًا ممن حامت الشكوك في حساباتهم البنكية، طبقًا للائحة قانون غسل الأموال التي تؤكد أحقية جهات الدولة في التحقيق مع من يظهر عليه ثراء مفاجئ، كما حاكمت أربعة من الموظفين السابقين بشركة ناقلات النفط بتهمة اختلاس وتبديد أكثر من 100 مليون دولار من الشركة التي تملكها الحكومة، وأحالت الحكومة لمجلس الأمة في نوفمبر 2009 مشروع قانون يتضمن إنشاء لجنة وطنية تختص بمكافحة غسل الأموال.
وقد كان لتلك الجهود أثر في الحد من تلك الظاهرة ومحاصرة كافة أشكالها، وهو ما اعترفت به المؤسسات الدولية، كمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة العمل الدولي المالي، اللتين أثنتا على جهود دول الخليج والتزامها بكافة التوصيات الدولية في هذا المجال.
ومن ناحية أخرى، يعكس الاتفاق الأوروبي ـ الخليجي على تشكيل فريق عمل مشترك يُعنى بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي جاء في إطار خطة تشمل، إضافة إلى ذلك، 16 محورًا للتعاون بين الجانبين، في مجالات: استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتعاون الاقتصادي والمالي والنقدي، والتعاون الاستثماري، والتعاون التجاري، والنقل والمواصلات، والمجال الصناعي، وقطاع الماء والكهرباء، وبراءات الاختراع، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتعاون في مجال الطاقة، والبيئة والتغير المناخي، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والمجال السياحي، والمجال الثقافي، ومجال الآثار والمتاحف ـ يعكس التقارب اللافت والذي يؤشر لعودة المفاوضات بينهما حول ملف التجارة الحرة التي ستسهم – دون شك - في تعزيز العلاقات الخليجية الأوروبية، وتعزيز الترابط بينهما في كافة المجالات، الأمر الذي تؤكده بعض المؤشرات، **منها:** انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك في سلطنة عمان خلال شهر أبريل 2009، والذي رغم عدم توصله إلى اتفاق محدد بشأن استئناف المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، إلا أنه عبر عن الرغبة في إجراء مزيد من المفاوضات حول ذلك، كما عقد مجموعة من الدبلوماسيين الخليجيين والأوروبيين اجتماعًا ببروكسل في الشهر ذاته لاستكشاف إمكانية التوصل إلى توافق ولغة تستجيب لاهتمامات دول مجلس التعاون في إطار إبرام هذا الاتفاق، ووقعت دول الخليج اتفاقية للتبادل التجاري الحر مع رابطة دول التجارة الحرة الأوروبية "إفتا"، التي تضم سويسرا والنرويج وأيسلندا ولختنشتاين، إلى جانب ذلك وافقت المفوضية الأوروبية على مشروع إنشاء شبكة الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون للطاقة النظيفة.
فكل تلك العوامل تعزز الآمال في قدرة الطرفين على تجاوز خلافاتهما حول اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، التي بدأت المفاوضات حولها عام 1988، وعلقت في ديسمبر 2008 بسبب إصرار الأخير على إدراج شق يتعلق بحقوق الإنسان في الاتفاق، ورغبة بعض الدول في الإبقاء على حق الجمارك على بعض المنتجات، ورفضه المقترحات التي طالبت بعض دول المجلس بتضمينها في نص الاتفاقية، ومنها تغيير النص الذي يقضي بعدم أحقية أية دولة في وضع رسوم على صادراتها إلا وفق قيود محددة، وإلغاء القيود المقترحة من الجانب الأوروبي، وتتمثل في ألا تتجاوز مدة فرض الرسوم 3 إلى 4 سنوات، وألا يتجاوز حجم السلع التي تفرض عليها رسوم الصادرات 3% من إجمالي حجم التجارة المتبادلة، وإلغاء البند

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الخاص بمنح الطرفين الحق في تعليق الاتفاقية، ووقف تنفيذها جزئيًا أو كليًا في حال إخلال الطرف الآخر بالتزاماته الاقتصادية أو السياسية في الاتفاقية.

إن تشكيل فريق أوروبي ـ خليجي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشكل خطوة هامة في الجهود الدولية والخليجية لمحاصرة هذه الظاهرة التي تفرض تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية خطيرة قد تؤثر على عملية التنمية والاستقرار، لاسيما مع ما تتميز به من وجود مؤسسات مالية متقدمة ومتنوعة، فضلاً عن موقعها كحلقة وصل بين الدول المصدرة والمستقبلة للأموال.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

قائمة المصادر:

1- **صحيفة الشرق الأوسط، 2010/2/11.**
2- **د.هشام بشير، عمليات غسيل الأموال: المفهوم والآثار، مجلة شئون عربية العدد 143 خريف 2010.**
3- **دول مجلس التعاون الخليجي في تقارير الخارجية الأمريكية حول المخدرات، وغسل الأموال، مجلد صادر عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن 2010.**
4- **السياسة الكويتية، 2010/9/18.**

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center